

أحمد سعدي (*)

الحدود في المواجهة الإمبريالية: نموذج الجدار الإسرائيلي

ذلك، ومن خلال هذا المنظور، يتم مناقشة التجربة المشتركة لإسرائيل والتراث الاستعماري الأوروبي فيما يتعلق بالحدود.

(*) كيف يمكن أن يتم فهم أو إدراك الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الضفة الغربية - والذي يسميه الفلسطينيون جدار الفصل العنصري؟

هناك عدة أطر نظرية يمكن معالجة الموضوع من خلالها، بما في ذلك الجغرافيا- السياسية، والواقعية السياسية، وحلّ الصراعات، ونظرية ما بعد الاستعمار (Post Colonialism). وهذا المنظور الأخير يبدو أكثرها جدارة لسببين: الأول والأهم يعود إلى الأهمية التي حملتها الحدود والجدران والأسبجة وطبيعتها المتغيرة خلال المواجهات بين المستوطنين والسكان الأصليين خلال القرنين الأخيرين، والثاني هو أن بناء الجدار يتم برضا الدول الغربية، إن لم

بالرغم من أن جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل في الضفة الغربية قد عولج في أدبيات كثيرة، إلا أن بعض الأسئلة الأساسية ظلت إلى حد كبير من دون إجابة. هذه المقالة تعالج اثنين من هذه الأسئلة: الأول- ما هي العلاقة بين الصهيونية ومفهوم الجدار؟ والسؤال ينطلق من فرضية أن فكرة الجدار ليست جديدة ولا هي نتاج الاعتبارات الأمنية المباشرة فقط. والثاني- لماذا تعارض الدول الأوروبية (إضافة إلى الولايات المتحدة) فرض عقوبات على إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي ببنائها الجدار؟

في هذه المقالة تمّ استخدام منظور ما بعد الاستعمار من أجل مناقشة دور الحدود (خصوصاً تلك التي يصعب عبورها) في اللقاء الاستعماري، في مراحل توسّع الاستعمار وانكماشه. إضافة إلى

* استاذ علم الاجتماع في "جامعة بن غوريون" في بئر السبع. المقال مترجم عن الانكليزية.



الجدار في الممارسة الإسرائيلية؛ جذور فكرية عميقة

المعتدلة. فقط حينئذ ستأتي إلينا هذه الجماعات بمقترحات لتنازلات متبادلة. وحينئذ فقط سيقدم المعتدلون مقترحات للتسوية على قضايا عملية، مثل ضمان عدم الطرد أو المساواة والحكم الذاتي (المصدر السابق).

إن هذه الملاحظات من جانب هرتسل وجابوتنسكي تعيد إلى الذهن رواية ج. م. كويتزي، "في انتظار البرابرة" المعادية للاستعمار (كويتزي ١٩٨٣)؛ وفيها تبرز الإسقاطات التي تتركها الجدران المقامة حول قاعدة كولونياية أمامية معزولة، على السكان في الجانبين. وبعكس كويتزي، الذي شهد انهيار نظام الأبارتهايد، لم يكن هرتسل وجابوتنسكي قادرين على التنبؤ بالتأثير الذي سيكون للجدار في تشويه رؤى المستوطنين، وزرع عقلية الحصار والعنصرية والإقصاء وضيق الأفق والشكوك.

ومع أن مؤسسي الصهيونية وصفوا ممارسات الصهيونية من خلال لغة كولونياية دارجة، إلا أن معظم الباحثين الغربيين والإسرائيليين في وقت تال تعاملوا مع الصهيونية كمشروع فريد، غير كولونياي، ومع إسرائيل كدولة "طبيعية" ديمقراطية، بالرغم عن كثير من إخفاقاتها، طبقاً لعدد من المعايير الديمقراطية (مثل أفينيري ١٩٧٢؛ باول ١٩٨٢؛ داوتي ١٩٩٩). لكن شافير (١٩٨٩) كان قد حلل، بين قلائل (مثل رودنسون ١٩٧٣؛ زريق ١٩٧٩)، الممارسات الإسرائيلية من خلال منهج كولونياي مقارن، مفسراً الطبيعة العنصرية للصهيونية بواسطة ديناميكيات سوق العمل. ومتبنياً نموذج "مستعمرات الاستيطان النقية" (pure settlement colonies)، توصل إلى أن الصهيونية قامت على إستراتيجية ثنائية؛ هي استخدام القوة في تهجير المحليين وتدميرهم من ناحية، واستيراد عمال يهود، من ناحية أخرى. هذه الإستراتيجية أدت إلى نتيجتين: صدمات متعاقبة مع السكان المحليين وتطوير هوية مركزية لدى المستوطنين، مقلدة بشكل زائف للقومية الأوروبية.

يكن ذلك بتعاطفها الصريح حتى .

إن الجدران والأسيجة والحدود الداخلية في السياق الفلسطيني، كحقائق موضوعية أو كرموز، قديمة قدم الصهيونية ذاتها. ولدى الرجوع الحرفي أو الرمزي إلى الجدران، فإن مؤسسي الصهيونية، وخصوصاً ثيودور هرتسل وزئيف (فلاديمير) جابوتنسكي، رأوا الدولة الصهيونية محاطة بالأسوار، من أجل جعل بناء المستوطنات ممكناً، ومن أجل التصدي لمقاومة السكان المحليين. وهكذا، وبعد عرضه للطريقة التي يجب بواسطتها تجريد المحليين من ممتلكاتهم (هرتسل ١٩٦٠ : ٨٨)، قام هرتسل بإرساء فكرة الدولة اليهودية المقترحة، مستعملاً نظرية العلاقات بين الأجناس، مشيراً: "علينا أن نشكل هناك جزءاً من جدار دفاعي لأوروبا في آسيا، قاعدة أمامية من التمدن ضد البربرية" (ورد في هيرتزرغ، ١٩٨٢ : ٢٢٢). تنعكس في دفاع هرتسل نظرية الأجناس الرجعية الأوروبية في القرن التاسع عشر، التي ترى تاريخ العالم من خلال منظور الحروب العنصرية. أما حتى الدولة اليهودية في الوجود، وفي تلقي الدعم الأوروبي، طبقاً لهرتسل، فينبع من دورها الأساسي في الحرب العنصرية. أي في تشكيلها قاعدة أوروبية أمامية وسط العرب غير المتحضرين.

وربما كان جابوتنسكي، مؤسس الصهيونية التصحيحية، أكثر شفافية في طرحه لموضوع الجدار. ففي مقالته المعروفة "الجدار الحديدي"، قال، بعكس غيره من قادة الصهيونية، إن العرب الفلسطينيين يشكّلون أمة، وهم مثل الشعوب الأخرى، "متمدنة أو متوحشة"، لن يتنازلوا عن وطنهم بسهولة (جابوتنسكي ١٩٢٣/٣٧). ومع أنه تبنى نظرية القومية الإثنية (الشكل الشرق أوروبي من القومية)، فقد شارك هرتسل في استنتاجاته حول حيوية الجدار، وهكذا صاغ حجته:

إن الاستعمار الصهيوني، مهما يكن محصوراً، قد ينتهي، أو يستمر، في تحدي إرادة السكان المحليين. لذلك فإن هذا الاستعمار يستطيع أن يستمر وأن يتطور فقط في ظل حماية من طرف قوة مستقلة عن السكان المحليين. جدار حديدي لا يستطيع السكان المحليون اختراقه. وهذه هي، بشكل شامل، سياستنا تجاه العرب. إن سردها بأية طريقة أخرى سيكون نوعاً من النفاق (المصدر السابق).

لقد رأى جابوتنسكي الجدار ضرورة لا مفرّ منها، طالما لم يصل الفلسطينيون إلى حالة خضوع:

فقط عندما لا يلاحظ أيّ خرق للجدار الحديدي، فقط حينئذ تفقد الجماعات المتطرّفة تأثيرها، وينتقل النفوذ إلى الجماعات

منذ بدايتها، قدّمت الصهيونية نفسها كجزء من الإمبريالية الغربية، وقد اعتبرت كذلك من قبل الغرب والسكان الأصليين. كانت لذلك الطرح جاذبية عميقة لدى الغربيين، خصوصا المرتبطين منهم، بأية طريقة، بمغامرات الإمبريالية والإمبرياليين الجدد، أو بتراثهم.

أعتقد، من التمييز بين توسع الاستعمار وانكماشه. وفي هذا الشأن، فإن نقاش باليبار (Balibar) حول دور الحدود في تحويل المساحات المفتوحة إلى مناطق، يعتبر مهما. إذ في أعقاب مفهوم ديولوز (Deleuze) وغاتاري (Guattary) حول تحويل الحيز والذي طرحه في "ألف هضبة" (١٩٨٧)، يقوم باليبار بالتفسير:

إن أية عملية "تحويل المساحة إلى حيز" (territorialisation) هي أيضا الوجه المعكوس لعملية "تحويل" أخرى، نقبضة، تتم قبلها أو بعدها أو بالتزامن معها. هذا يمكن أن يفهم بالطبع إذا استخدم الإنسان مفهوما عاما تجاه 'الأرض'، لا يشتمل فقط على تقسيم الوحدات المكانية وربط مفاصلها، وإنما يمتد أيضا إلى نظيراتها المؤسسية، التي تستخدم القوة في رسم المساحات واللغات والمبادئ الأخلاقية والرموز وتوزيع العمل والنشاطات الإنتاجية، الخ. إن "تحويل الأرض إلى حيز" يعني أن تحدّد "هويات" لموضوعات جمعية عن طريق مباني القوة، أي أن تصنف وتخصص... وعملية مثل هذه تكون ممكنة فقط إما بإبعاد "أصحاب تلك الأرض" بالقوة أو بالسلام، أو إذا تمّ القضاء عليهم، قسريا أو طوعيا (باليبار ٢٠٠٤: ٤).

يمكن أن تعتبر جدلية باليبار استمرارا أو توضيحا لجدلية حانا أرندت (٢٠٠٤) المركزية حول حقوق الإنسان و"الحق في أن تكون له حقوق". أرندت - ضمن مفكرين اجتماعيين تقدميين آخرين - لاحظت بأسى كون "العالم لا يجد شيئا مقدّسا في الوجود الإنسانيّ المجرد" (أرندت ٢٠٠٤: ٣٨٠)، وأن الحقوق الإنسانية يمكنها أن تتواجد فقط داخل مجتمع منظم سياسيا. هذا الطرح أدى بها إلى المحاجة، على سبيل المثال، بأن العبيد، كجزء من العملية الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع الذي يعيشون فيه، لهم وضع أفضل ممن لا دولة لهم، السكان الرّحل غير المرغوب فيهم.

في السياق الاستعماري، تجسّد الحدود الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تفصل المستعمر عن المستعمر معاني عديدة: إنها تحدّد الحقوق، والفرضيات التي تتعلق بطبيعة الآخر، وعلاقات القوة، الخ. على أية حال، فإن الحدود الاستعمارية لم يتمّ تثبيتها قط،

بعد ذلك وسع شافير (٢٠٠٥) نطاق نظريته، بهدف تفسير العمليات السلمية التي بدأت في تسعينيات القرن العشرين في ثلاث مستعمرات استيطان خالصة: جنوب أفريقيا، وإيرلندا الشمالية وفلسطين/ إسرائيل. هذه الجهود السلمية كانت مدفوعة، طبقا لشافير، من قبل مزيج من العوامل الداخلية والخارجية. داخليا، أدت إعادة هيكلة الاقتصاد خلال ثمانينيات القرن العشرين، إلى شروخ اجتماعية عميقة، وإلى هبوط في التماسك داخل المجتمعات الاستيطانية. ومع الإدراك بأن المصالح المحلية يمكن أن تزدهر في الأسواق العالمية، فإن طبقات أصحاب الأموال في تلك الدول استخدمت تأثيرها السياسي على حكوماتها من أجل أن تنتهج سياسات التنازلات والتسويات. وفي الوقت ذاته، خارجيا، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي، داعم حركات التحرر في العالم الثالث، التي تقاوم الاستعمار، أجبر قادة تلك الحركات على الانتقال من برامج التحرير إلى برامج التسويات. وفوق ذلك، فإن النظام العالمي الجديد، الذي باتت تسيطر عليه قوة عظمى واحدة، جعل احتمالات قيام مفاوضات ذات معنى ممكنة.

يقدم شافير تفسيراً ذكياً فيما يتعلق بعمليات اجتماعية داخل نمط خاص من مجتمعات الاستيطان الاستعماري، إلا أن نموده يعانِي عدداً من الإشكاليات المنهجية والموضوعية. ومع أن نقد عمل شافير ليس من شأن هذا المقال، إلا أن المقارنة السريعة بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، على أية حال، ستكشف عن أن منظور سياستيهما تجاه الحدود اتخذ مسارات متناقضة؛ فبينما هجرت جنوب أفريقيا سياستها الغيتوية (حصار المواطنين المحليين، بالطبع)، وجدت إسرائيل في مثل هذه السياسة أملا جديدا لاستمرار وجودها كدولة يهودية. وفوق ذلك، تبدو السياسات الخارجية الأميركية ذات تأثير مشابه، إن لم يكن أعظم، من تأثير التغييرات الداخلية في سوق العمل. وهذه وجهة لم ينتبه إليها شافير.

الطبيعة المتغيرة للحدود

إن المنظور الاستعماري للعوائق والحدود يجب أن ينطلق، كما

إلى جانب المنظور الديني، تم تقديم الصهيونية كجزء من المشروع الحضاري للرجل الأبيض. الصهيونيون ورجال الدولة الإسرائيليون والسياسيون والدبلوماسيون والأكاديميون والمستوطنون لا يكفون عن الإشارة إلى المشروع الصهيوني بمعايير "جعل الصحراء يانعة".

كمكان فارغ تم تأكيده من قبل الإثنوغرافيين والأنثروبولوجيين الذين زاروا فلسطين، ليس بهدف دراسة البلاد، سكانها وعاداتهم، بل من أجل التعرف على الأرض المقدسة، التي أرادوا أن يصدقوا أنها - لم تتغير منذ زمن المسيح. وقد سعوا في الغالب، من خلال عملهم، إلى حلّ شيفرة القصص التوراتية (رايبنوفيتش ١٩٩٨ : ١٧ - ٣٦). وقد قدم الروائي الأميركي الشهير مارك توين مساهمة مهمة في نشر فكرة فلسطين كمكان بربري في كتابه الأبرياء وراء الحجار الذي نشر لأول مرة العام ١٨٦٩. وفيه يصف الفلسطينيين كقذرين، متخلفين، وقييحين ورحلاً؛ حتى أنه يشير إليهم كهنود. ومع أن كتابه يمكن أن يفسّر تفسيراً مجازياً، إلا أن بحثه الدائب عن الحضارة العظيمة للصليبيين، إضافة إلى مواقع القصص التوراتية، جعله مصدراً مهماً لأيديولوجي الاستعمار.

إلى جانب المنظور الديني، تم تقديم الصهيونية كجزء من المشروع الحضاري للرجل الأبيض. الصهيونيون ورجال الدولة الإسرائيليون والسياسيون والدبلوماسيون والأكاديميون والمستوطنون لا يكفون عن الإشارة إلى المشروع الصهيوني بمعايير "جعل الصحراء يانعة". دراسة هذا التوجه ليس من مهمة هذه المقالة. مع ذلك، يمكن أن تكفي الإشارة إلى الطريقة التي قدمت فيها الصيغة الصهيونية في إعلانها عن الأرض المهجورة، من خلال ما طرحه شمعون بيريس، السياسي المخضرم، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، والرئيس الإسرائيلي الحالي، في مقالة نشرت في نيويورك تايمز في ٥ تشرين الأول ١٩٨٦ :

الأرض التي جاؤوا إليها (المستوطنون الصهيونيون)، إضافة إلى أنها الأرض المقدسة بالطبع، كانت مهجورة وغير مرحّبة: أرض تركت خراباً، عطشى إلى الماء، مليئة بالمستنقعات والملايا، تفتقر إلى المصادر الطبيعية. وفي الأرض نفسها، عاش شعب آخر؛ شعب أهمل الأرض، لكنه عاش فيها. وبالطبع، كانت العودة إلى صهيون مصحوبة بصدمات عنيفة لا تتوقف مع سكان عرب قليلين (وردت في سعيد ١٩٨٨ : ٥).

يصف بيريس نمطاً من استعمار روبنسون كروزو في حجته، وهو

وعلى العكس من ذلك، ظلّ المشروع الاستعماري عملية مستمرة في تحويل الأرض إلى حيز من وجهة نظر المستعمر. المساحات، أو "الأراضي الفارغة"، تم تحويلها إلى مناطق تخضع لسيطرة الأمم "المتمدّنة". وفوق ذلك ظلّت الحدود مؤقتة ومرنة، هذا إن وجدت أصلاً. ومع ذلك، وبمجرد أن يبدأ النضال ضدّ الاستعمار، فإن الحدود تصبح أقسى. لكن هذا لا ينطبق على الجميع على أية حال. الحدود تكون "قاسية" بالنسبة لعبور السكان المستعمرين والمستعمرين سابقاً فقط (لكن ليس لمنتجاتهم وبضائعهم المرغوب بها). والجدار الإسرائيلي، على سبيل المثال، يهدف إلى تحديد تحرك الفلسطينيين، لا المستوطنين. بمن فيهم من يقومون ببناء مستوطنات جديدة. ولا الجيش الإسرائيلي.

الحيز الصهيوني

منذ بدايتها، قدّمت الصهيونية نفسها كجزء من الإمبريالية الغربية، وقد اعتبرت كذلك من قبل الغرب والسكان الأصليين. كانت لذلك الطرح جاذبية عميقة لدى الغربيين، خصوصاً المرتبطين منهم، بأية طريقة، بمغامرات الإمبريالية والإمبرياليين الجدد، أو بتراثهم. وقبل أكثر من نصف قرن من بداية الصهيونية، طالب السياسيون والمبشرون الإنجليزيون في الغرب، بإحياء السيطرة اليهودية على فلسطين. على سبيل المثال، في الرابع من تشرين الثاني ١٨٤٠، نشر المصلح الاجتماعي البريطاني شافتميري، الذي كان متأثراً بالأباء المؤسسين للحركة التبشيرية في الإمبراطورية البريطانية، مقالة في الفصلية الأدبية كوارتيرلي ريفيو، وصف فيه "إحياء اليهود" باعتبارهم "شعباً دون بلد، في بلد دون شعب" (واغنر ٢٠٠٢ : ٥٣). وهو واحد من مجموعة كبيرة من السياسيين والشخصيات العامة، والمتفنيين والروائيين الذين صوروا فلسطين كبلاد فارغة بالمفهوم الاستعماري. وتضمّ القائمة أسماء مثل لورد آرثر بلפור - وزير الخارجية البريطانية الذي أصدر الوعد الذي يحمل اسمه. وديفيد لويد جورج، ووينستون تشرشل، والرؤساء الأميركيين وودرو ويلسون وهاري ترومان ورونالد ريغان وجورج دبليو بوش. ووصف فلسطين

ربما كانت جغرافيا الجدار، أكثر من أي شيء آخر، قادرة على توضيح منطق الاستعمار التوسعي الذي يقف وراء إقامته. إن طول الجدار ليس معروفاً حتى الآن، ما دام مساره لا يسير مع الخط الأخضر للعام ١٩٤٩، الذي يبلغ طوله ٣٦٥ كم. ولتفسير منطق التغيير، كتب الصحافي الإسرائيلي رابابورت (٢٣ أيار ٢٠٠٣) أنه "ظاهرياً، المنطق من وراء الجدار لم يتغير: هذا السياج مقصود به بدقة أن يمنع الانتحاريين من العبور، ليس تحديد حدود الدولة. عملياً، تم تغيير هدف السياج مرة بعد أخرى، وفي كل مرة كان يبتلع جزءاً إضافياً من الضفة الغربية".

يعلّمنا إياه الفيلسوف والمؤرخ العربي ابن خلدون، من القرن الرابع عشر، فإن على الإنسان أن ينظر وراء الوقائع الحالية، وأن يحاول الوصول إلى المعاني وتحديد المسارات في تطوّر التاريخ. وبالنظر إليه من خلال هذا المنظور المحايد، سوف يبدو الجدار كجزء من الصهيونية التوسعية، لا المنكمشة؛ إنه ليس الجدار الذي وصفه جابوتنسكي، مع أن بعض السياسيين الإسرائيليين من اليمين يلمحون إلى ذلك.

الفكرة في إعادة رسم الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية من خلال خطوط عنصرية ليست جديدة تماماً. طرحت هذه الفكرة من قبل الجناح اليساري في الصهيونية، ثم أصبحت مؤخرًا فقط مفضلة على اليمين. طرح مفهوم الفصل لأول مرة من قبل رئيس الحكومة إيهود باراك. ومن خلال إخلاصه لتعويذته: "نحن هنا، وهم هناك"، أمر ببناء "عوائق للمركبات" على طول خط الاتصال، في تشرين الثاني ٢٠٠٠. وفي نيسان ٢٠٠٢ أقرّ مجلس الوزراء الأمني في "حكومة الوحدة الوطنية" بناء "عائق دائم". وبعد أربعة شهور أقرّ المجلس المصغر مسار أول مقطع، وبدأ العمل في آب. وقد عارض شارون والمستوطنون فكرة العائق في البداية، خوفاً من أن يبنى عند الخط الأخضر، وبذلك تفقد إسرائيل قبضتها على الضفة الغربية، ويتوقف توسع المستوطنات اليهودية. مع ذلك، وبعد أن تسلّم السلطة في ٦ شباط ٢٠٠١، أصبح أريئيل شارون المؤيد الرئيسي للجدار. ومع إدراكه أنه، كرئيس للحكومة، يستطيع أن يملّي المسار الدقيق للسياج، سعى شارون إلى استغلال الظروف الدولية غير المستقرّة، لتنفيذ خطته المبيتة (رابابورت ٣١ أيار ٢٠٠٥).

ربما كانت جغرافيا الجدار، أكثر من أي شيء آخر، قادرة على توضيح منطق الاستعمار التوسعي الذي يقف وراء إقامته. إن طول الجدار ليس معروفاً حتى الآن، ما دام مساره لا يسير مع الخط الأخضر للعام ١٩٤٩، الذي يبلغ طوله ٣٦٥ كم. ولتفسير منطق التغيير، كتب الصحافي الإسرائيلي رابابورت (٢٣ أيار ٢٠٠٣)

يستلّف ذلك من سلفه دافيد بن غوريون الذي تبني بكثرة حججاً نفعية لتبرير الصهيونية أخلاقياً. والسؤال هو: إذا وضعنا للحظة جانباً الإشارة إلى الأرض المقدسة بماذا يختلف وصف بيريس عن روايات المستوطنين الآخرين في أفريقيا وأستراليا وأميركا؟

على أية حال، يتضح أن تحوّل الأرض إلى حيّز (territorialis - tion) في السياق الاستعماري كان دائماً مصحوباً بالخداع والرشوة والعنف. ومن الطريف أن المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية، وأولئك الذين عاشوا في قطاع غزة حتى وقت قريب، يستخدمون اللغة نفسها، اللغة التي أشاعها بيريس وبن غوريون.

إن صيغة الاستعمار التوسعي مقابل الانكماش لا تبدو قادرة على توفير تفسير دقيق لجدار الفصل الإسرائيلي، على الأخص لأن الحكومات الإسرائيلية الأخيرة تشكلت بقيادة رؤساء حكومة من اليمين. ومن التبسيط، وحتى من الخرافة غير العقلانية، التصوّر خلال السياق الجغرافي الحالي، أن بناء إسرائيل للجدار يعكس لحظة إعياء، يشكل هذا البناء مخرجا وحيدا لها، وهي مرحلة يكون فيها "كل ما هو صلب يذوب في الهواء". فرئيس الحكومة الحالي لا يختلف عن سابقه. بمن فيهم شارون ورايين وباراك. حتى يتوانى عن استخدام الوسائل الوحشية.

إضافة إلى ذلك، كيف يمكن تفسير موقف القوى الغربية، التي تعارض فرض أية عقوبات على إسرائيل، لقيامها ببناء الجدار؟ إن أيّ استكشاف لهذه الحقيقة يجب أن ينطلق من استكشاف تاريخ الجدار وجغرافيته.

تاريخ الجدار وجغرافيته

مع وجود ستارة كثيفة من دخان الدعاية، والخدع، وسوء التقديم والتقارير والتحليلات المستمرة كلّ الوقت، يصبح من الصعب على الإنسان أن يشكّل فكرة عامة عن بناء الجدار. لكن إذا ما تتبعنا ما

أنه "ظاهريا، المنطق من وراء الجدار لم يتغير: هذا السياج مقصود به بدقة أن يمنع الانتحاريين من العبور، ليس تحديد حدود الدولة. عمليا، تم تغيير هدف السياج مرة بعد أخرى، وفي كل مرة كان يتلع جزءاً إضافياً من الضفة الغربية". وطبقا لوزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن طول "السياج" الكلي المخطط له سيكون ٧٦٠ كم، منها ١٨٠ كم (١١٣ ميلا) أنجز بناؤها حتى الآن. ولم بين السياج على الخط الأخضر أو حول المستوطنات الإسرائيلية. التي بنيت بعد ١٩٦٧ في الضفة الغربية، في تناقض مع القانون الدولي. لكنه يحيط بالقرى والمدن الفلسطينية، متسببا في خلق سلسلة من الجيوب الفلسطينية. ويعيش حوالي ٢١٠ آلاف فلسطيني حاليا في مثل هذه الجيوب. كما أن سكان ٦٧ قرية فصلوا عن مصادر عيشهم؛ و ٢٨٠٠ فدان من الأراضي الفلسطينية صودرت، بالإضافة إلى ٢٨ بئر ماء (UNSPAL، ٣٠ نيسان ٢٠٠٣).

عندما يستكمل هذا المشروع نهائيا، سوف يبقى أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني خارج الجدار، منقطعين عن باقي الضفة الغربية؛ و ٢٥ بالمائة من الأرض الفلسطينية، تصل إلى ٨٠ بالمائة من الأرض الزراعية الخصبة، ستكون قد صودرت، إضافة إلى ٦٥ بالمائة من مصادر المياه (غوش شالوم، دون تاريخ). وهذه الأرقام جزئية، لأن الجدار الغربي يشتمل على جزء واحد من رؤية شارون.

وبالرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين يصرون على أن الهدف الرئيس من بناء الجدار هو توفير الأمن للمواطنين الإسرائيليين، إلا أن هناك تخطيطا استراتيجيا بعيد المدى وراء هذه "الخطوة المؤقتة". قبل ترك منصبه كرئيس لمجلس الأمن القومي، في حزيران ٢٠٠٢، أعد الجنرال عوزي ديان تقريرا لرئيس الحكومة دافع فيه عن ترسيم الحدود "طبقا للمبادئ الديمغرافية" (رابابورت ٢٠٠٣)، وعن بناء سياج يجب أن يوفر أقصى درجة من الأمن، على أن يضم في الجانب الإسرائيلي قليلا من الفلسطينيين. وبالنسبة لديان فإن "الخط الأخضر ليس مقدسا. هناك أماكن يجب أن تُضم فيها أراض أكثر، عند التفكير للمدى البعيد" (المصدر السابق).

وهناك تخطيط أوسع إطارا قدم من قبل شارون، طبقا لروايات بعض قيادات المستوطنين. على سبيل المثال، فإن دافيد ليفي، رئيس "مجلس غور الأردن"، قال إنه "قابل شارون، وإن رئيس الحكومة فرد أمامه خريطة، وأراه كيف سيكون مسار السياج خلال فترة حكمه". وهو يقول إنه طبقا لتلك الخريطة، سيحتفظ السياج بكل غور الأردن وصحراء يهودا تحت السيطرة الإسرائيلية، في شريط

عرضه ٣٠.٢٠ كم. وكما يظهر في الخرائط التي ظل شارون يعرضها لسنوات... فإن سياجا كهذا... هو بمثابة بيان سياسي، بيان لضم غور الأردن تحت غطاء "السياج الأمني" (المصدر السابق). وقد عرضت شهادة مشابهة من قبل رون نحمان، عمدة أريئيل (المستوطنة الكبيرة في الأراضي المحتلة): "لكن خريطة السياج، التي تراها في هذا التخطيط، هي الخريطة نفسها التي رأيتها خلال كل زيارة قام بها أريك (أريئيل شارون) إلى هنا منذ ١٩٧٨. لقد أبلغني أنه كان يفكر بها منذ ١٩٧٣" (المصدر السابق).

طبقا لهذه الخريطة، فإن إسرائيل ستضم في الواقع ٥٥ بالمائة من الضفة الغربية، محيلة الباقي إلى سلسلة من البانتوستانات (١٦ جيبا طبقا لتشومسكي) تدار كليا من قبل إسرائيل. ويرى الجغرافي الإسرائيلي أرنون سوفير أن خطة شارون تبدو نسخة طبق الأصل عن خطته: "الضفة الغربية... يجب أن تقسم إلى ثلاثة أقسام، ثلاثة كانتونات، وأساسا ثلاث قطع من النطاق. واحدة من جنين إلى رام الله، والثانية من بيت لحم إلى الخليل، والثالثة قطعة صغيرة جدا حول مدينة أريحا. ويجب أن ينصب سياج مكهرب حول هذه النطاق الفلسطينية الثلاث، التي تصل إلى أقل من نصف الضفة الغربية، وبذلك توضع نهاية للموضوع" (رابابورت، ٢٣ أيار ٢٠٠٣).

الدبلوماسية والقانون

في ٨ كانون الأول ٢٠٠٣، صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح قرار يطلب من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول شرعية بناء إسرائيل للجدار داخل الأراضي المحتلة. وقد صوتت ٩٠ دولة لصالح القرار، و ٨ دول ضده، و ٧٤ دولة امتنعت (من بينها دول الاتحاد الأوروبي) (بن، ٩ كانون الأول ٢٠٠٣). وكان السؤال الموجه إلى المحكمة يتعلق أساسا بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في موضوع الجدار. كزعيمة للدول التي صوتت ضد القرار، عارضت الولايات المتحدة باستمرار أي حكم قضائي في العلاقات الدولية، إذا كان الأمر يخص أحد حلفائها. وهذا الموقف لم يكن مفاجئا، مع وجود الدعم الأميركي المستمر لإسرائيل؛ مع ذلك، كان الغريب هو موقف دول الاتحاد الأوروبي: لماذا امتنعت من دعم إجراء مشروع تطبق فيه المعايير الدولية على الطرفين؟

في ٩ تموز ٢٠٠٤، قرّرت المحكمة أن جدار الفصل ليس قانونيا، وأنه يجب أن يزال. كما طلب من إسرائيل أن تدفع تعويضات عن

الأضرار التي تسبب فيها. ١٤ من ١٥ قاضيا صوتوا إلى جانب القرار. وكان القاضي الأميركي هو الوحيد الذي عارض. أبطل الدعم الأميركي لموقف إسرائيل في رفض حكم المحكمة (تايلور ٩ تموز ٢٠٠٤)، أي جهد كان يمكن أن يبذل اعتمادا على القانون الدولي لوقف بناء السياج. في هذا الشأن ادعى تشومسكي (٢٣ شباط ٢٠٠٤): "من الخداع تسمية ذلك بالسياسات الإسرائيلية. إنها سياسات أميركية - إسرائيلية أصبحت ممكنة بالدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي من الولايات المتحدة لإسرائيل".

وبذلك باتت العملية القانونية محصورة بالمحاكم الإسرائيلية التي تطبق قوانين المحتلين. عن قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية، الذي أمر بتغيير مسار السياج بطريقة تسهل ظروف الحياة لما يقارب ١٢٠٠ فلسطيني احتجزوا داخل أحد الجيوب التي خلقها الجدار الجديد، كتب غدعون ليفي، الصحفي الشهير في هآرتس:

تستحق المحكمة شيئا من المدح، لقبولها اعتراض ١٢٠٠ فلسطيني حوصروا في جيب ألفي منشييه، والحكم بضرورة تغيير مسار السياج في تلك المنطقة. على أية حال، فإنها بتأكيداتها (بعكس محكمة العدل الدولية في لاهاي) على أن من الجائز بناء السياج خلف الخط الأخضر، تغمض عينيها عن الصورة الشاملة. تلك هي طريقته في حفظ مظهرها التنويري، دون المخاطرة بإقرار مبادئ صلبة.

مصير سكان الجيب سوف يتحسن نتيجة للقرار، لكن الاحتلال الإسرائيلي يكون قد كسب جرعة جديدة من الاعتراف الصامت بشرعيته. حالات الصمت هذه، من قبل المحكمة العليا، تشبه إضافة الوقود على نار الاحتلال، ربما أحيانا أكثر من الممارسات المتعمدة التي تقوم بها إسرائيل، لأن الصراع ضدّ المظالم يصبح أكثر صعوبة عندما تسترها العباءة المبهجة لمحكمة العدل العليا (ليفي، ١٨ أيلول ٢٠٠٥).

إن أحد الأسئلة المزعجة هو: كيف سيكون ردّ فعل القوى الغربية التي تکرّس نفسها كحارسة على "القيم المتمدّنة". أمام هذه الحقيقة، بعد معارضتها فرض أية عقوبات على إسرائيل؟ وفوق ذلك، ومع تجاهل إسرائيل الدائم للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، ما هو سبب الانبهار الغربي بإسرائيل؟

من منظور الاستعمار الجديد، فالجواب بسيط: إسرائيل تحظى بالتقدير العالي بسبب قدرتها على كبت السكان المحليين لفترة

طويلة. وفي الواقع فإن الموضوع ينتقل من التركيز على ممارسات إسرائيل إلى التطبيع السياسي، والتأثير على الفكر السياسي للطبقة الحاكمة في الغرب. وسيكون من التبسيط بمكان محاولة تطوير ادعاءات ضمن هذه المقالة القصيرة، أو التوصل إلى تعميمات حول هذه المجموعة الكبيرة المتباينة من السياسيين. مع ذلك، وفي ظلّ وجود أنماط من السلوك السابق، ليس هناك شك في أن الازدواجية في تقديم المنح (بمعنى الحسنات) والوعود الفارغة من ناحية، والابتعاد عن أي فعل في دعم حلّ معقول، من ناحية أخرى، سوف تستمر. هذه الازدواجية المحيرة لسياسات الدول الغربية كما ترى من قبل شعوب العالم الثالث، لها، من وجهة نظري، علاقة بمشكلتين أساسيتين في الثقافة الغربية. المشكلة الأولى لها علاقة بالعنصرية؛ فالدول الغربية، خلال القرنين الماضيين، أسست ازدواجية مبنية على الديمقراطية في دولها، والاضطهاد خارجها، من خلال اضطهاد مباشر أو دعم أنظمة محلية استبدادية. بهذه الطريقة تمّ تبني صورة ثنائية لنظام سياسي ديمقراطي يدعم السلام والرفاهية من ناحية (أوروبا والولايات المتحدة)، ومنظومة من المجتمعات المتفاوتة في المستويات والقيم الحضارية، من ناحية أخرى. من هذا المنظور يرى الغرب إسرائيل كدولة ديمقراطية بيضاء، بالرغم عن ممارستها العنصرية الإقصائية.

الخلل الثاني يتعلق بغياب المراجعة النقدية للتراث الليبرالي، والذي يتجلى لدى بعض قطاعات النخبة الغربية. ويعني ذلك عدم القدرة على مراجعة التناقضات بين المبادئ والواقع؛ وبين الخاص والعام. وأنا أعتقد أن المشكلة أعمق مما أستطيع تقديمه هنا. على أية حال، فإن مثلا صغيرا يتعلّق بالصراع حول الجدار الإسرائيلي يمكن أن يساعد في توضيح المشكلة. ففي تفسيره لامتناع دولته من التصويت مع طلب رأي المحكمة الدولية فيما يتعلق بالجدار، الذي تمت الإشارة إليه سابقا، احتجّ سفير المملكة المتحدة [بريطانيا] بالقول: "اعتبرنا ذلك غير مناسب من دون موافقة الطرفين على سؤال المحكمة أن نمنح رأيا استشاريا...". (اقتبس في أوزبورن، ٩ كانون الأول ٢٠٠٣).

بذلك، ألا يبدو هذا الموقف ليبراليا مع أنه في الواقع يدعم الطرف الأقوى؟ أليس هذا الموقف مشابها للموقف الذي تبنته محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي تحكم في بعض الأوقات لصالح أفراد فلسطينيين، لكنها ترفض تحديّ المبادئ التي ترشد نظام الاحتلال، ما يجعل الممارسات المجحفة ممكنة؟

الهدف النهائي

في هذه المقالة، قدّمت الجدار الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الضفة الغربية كمظهر من مظاهر الاستعمار التوسعي في صورته الكلاسيكية. وقد يساهم عرض تاريخي مقتضب في إظهار بناء الجدار كجزء من تطوّر تاريخي أشمل. عندما تأسست الحركة الصهيونية، كانت نسبة اليهود في فلسطين أقل من ٥ بالمائة من مجموع السكان. مع نهاية الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٨ شكلوا حوالي ثلث السكان، وكانوا يمتلكون ٦٥ بالمائة من الأرض. ونتيجة لحرب ١٩٤٨ تأسست إسرائيل على ما نسبته ٧٧٫٨ بالمائة من الأرض الفلسطينية. وفي الفترة بين ١٩٤٨-١٩٦٧، وحسب قوانين متنوعة، صادرت إسرائيل حوالي ٧٠ بالمائة من الأرض التي يملكها الفلسطينيون الذين أصبحوا مواطنين في الدولة، إضافة إلى الأرض التي كانت مملوكة للاجئين (أنظر أبو كشك ١٩٨١). وعبر عملية التهويد (لا التأميم) استولت على ٩٤ بالمائة من مساحة البلاد. واستمرّت منذ ذلك ممارسات خفيّة وأخرى شبه قانونية، لواقع نزع ملكية الأرض. ويقدر بأن ما يملكه المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل لا يرقى إلى ٣ بالمائة من الأرض داخل حدود ١٩٤٩.

وإذا ما نجحت خطة شارون الأصلية، فإن جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين التاريخية سوف يتركز وجودهم على ما هو أقل من ١٥ بالمائة من الأرض الفلسطينية: بانتوستان بحكم

محلي في قطاع غزة (على ١٫٨ بالمائة من الأرض الفلسطينية)، وبضعة بانتوستانات في الضفة الغربية على أقل من نصف مساحتها (أقل من ١٠ بالمائة)، بينما يسيطر مواطنو إسرائيل الفلسطينيون على ٣ بالمائة. هؤلاء "المواطنون الأصليون" سوف يعزلون عن السكان اليهود المسيطرين عن طريق العديد من القوانين، والإجراءات القانونية والحدود. وسوف يكونون في مواقع مختلفة: مواطنين من الدرجة الثانية، وآخرين في بانتوستانات، وآخرين دون دولة (de facto stateless) - أولئك الذين سيعيشون بين إسرائيل والجدار الغربي. إن مفهوم جدار الفصل العنصري يحمل في طياته أشكالاً مختلفة من الحدود، تبنى بالتزامن معه؛ هي حدود بين الجماعات الإنسانية المنظّمة هرمياً، وحدود تعرّف الأفكار المشروعة والتواريخ وقراءات الواقع وطبيعة الآخر الخ.

خلال نقضه لمنطق الجدار الحديدي لجابوتنسكي والذي جرى الحديث عنه سابقاً، يتساءل لوستيك (١٩٩٦): لماذا يجب أن تكون الدولة اليهودية مستعدة للتفاوض وقبول التنازلات مع الفلسطينيين بعد هزيمتهم وكسر معنوياتهم؟ ألا يعني ذلك أن الجدار الحديدي سوف يبدأ العمل بشكل عكسي؟ تماشياً مع حجة لوستيك، ومع توافر في قوتها، لم تبد إسرائيل قط استعداداً للإقدام على تسوية لا تعكس علاقات القوة القائمة، كما أن الفلسطينيين لم يستسلموا كلياً بعد؛ وهكذا، ورغم الجدار، فإن أفق المستقبل لم يغلق.

مراجع

- (النسخة العبرية للنص فقط).
- بويل، ج. بنجهام (١٩٨٢) الديمقراطية المعاصرة: المشاركة والاستقرار والعنف. كامبريدج، هارفارد يونيفيرسيتي برس.
- رابينوفيتش، دان (١٩٩٨) الأنثروبولوجيا والفلسطينيون. رعنا: معهد الدراسات الإسرائيلية العربية. (بالعبرية).
- رابابورت، ميرون (٢٠٠٣) "جدار في قلبهم"، يديعوت أحرونوت، ٢٣ أيار. الموقع: http://gush-shalom.org/archives/wall_yediot_eng.html
- -- (٢٠٠٥) "عن سياج الفصل الإسرائيلي"، يديعوت أحرونوت، ٣١ أيار. الموقع: <http://64.233.183.104/search?q=cache:dgRmTKJobMkJ:www.vopj.org/issues35.htm+Rappaport+Meron+31+May+2003&hl=en&ct=clnk&cd=5>
- رودنسون، مكسيم (١٩٧٣) إسرائيل دولة استعمارية استيطانية؟ نيويورك: موند برس.
- سعيد، إدوارد (١٩٨٨) "تمهيد" في إدوارد سعيد وكريستوفر هيتشنز (محرران)، لوم الضحايا: الثقافة المزورة والقضية الفلسطينية. لندن: فيرسو، ١٠٠٩.
- شافير، غرشون (١٩٨٩) الأرض والعمل وجذور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ١٨٨٢. ١٩١٤. كامبريدج، كامبريدج يونيفيرسيتي برس.
- -- (٢٠٠٥) التفكيك المتأخر للاستعمار: المقارنة بين جنوب أفريقيا وإيرلندا الشمالية وإسرائيل/ فلسطين. دائرة علم الاجتماع، UCLA، النظرية والبحث في التحليل الاجتماعي المقارن. الورقة ٢٣. متوفرة في الموقع: <http://www.sscnet.ucla.edu/soc/soc237/papers/shafirucla.pdf>
- نظام معلومات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية (UNISPAL، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣). مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA، يكشف التحليل الأولي من قبل OCHA أن الجدار الجديد المخطط له ستكون له آثار إنسانية بالغة على أكثر من ٦٨٠ ألف فلسطيني في الضفة الغربية. غير تأثير الجدار الحالي. الموقع: <http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/9a798adb322aff38525617b006d88d7/7c15cf1a7ca6780a85256e16006eb529!OpenDocument>
- أوزبورن، دافيد (٩ كانون الأول ٢٠٠٣) "التوجه إلى محكمة العدل الدولية حول جدار إسرائيل"، الإندبندنت.
- واغنر، دون (٢٠٠٢) "من أجل صهيون"، تقرير الشرق الأوسط، ٢٢٣: ٥٢، ٥٧.
- توين، مارك (٢٠٠٢/١٨٦٩) الأبرياء وراء البحار. نيويورك: بنغوين.
- زريق، إيليا (١٩٧٩) الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في الاستعمار الداخلي. لندن: روتليدج وكيجان بول.
- تايلور، ماتيو (٩ تموز ٢٠٠٤) "المحكمة الدولية تحكم ضد جدار إسرائيل"، الغارديان.
- أبو كشك، بكر (١٩٨١) الأرض العربية والسياسة الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١١: ١٢٤، ١٣٣.
- آرندت، حانا (٢٠٠٤) جذور الشمولية. نيويورك: شوكن بوكس.
- أفينيري، شلومو (١٩٧٢). الحداثة والمجتمع العربي: انعكاسات. في ي. هوي و سي غيرشمان (محرران). إسرائيل والعرب والشرق الأوسط. نيويورك: بانتام بوكس. صص ٣٠٠-٣١١.
- باليار، إتيان (٢٠٠٤) "أوروبا كبلاد حدود"، قدمت كمحاضرة الكساندر فون هامبولدت في الجغرافيا الإنسانية في جامعة نيجمينغن، ١٠ تشرين الثاني. وهي موجودة في موقع: <http://www.ru.nl/socgeo/colloquium/Europe%20as%20Borderland.pdf>
- تشومسكي، نعم (٢٣ شباط ٢٠٠٤) "جدار مثل سلاح"، نيويورك تايمز.
- كويتزي، جون ماكسويل (١٩٨٣) في انتظار البرابرة. هارموندسورث: بنغوين بوكس.
- ديلوز، جيلز وغوتاري، فيليكس (١٩٨٧) ألف هضبة: الرأسمالية والسخيزوفرينيا. مينيابوليس: جامعة مينيسوتا برس.
- داوتي، أثن (١٩٩٩) هل إسرائيل ديمقراطية؟ المادة والدلالة في صراع الديمقراطية الإثنية. دراسات إسرائيلية. ٤ (١): ١٥١.
- غابيزون، روت (١٩٩٩) يهودية وديمقراطية؟ رد على صراع الديمقراطية الإثنية. دراسات إسرائيلية. ٤ (١): ٤٤، ٧٢.
- غوش شالوم (.n.d) الجدار. موقع <http://www.gush-shalom.org/thewall/thewall.pdf>
- هيرتزيغ، آرثر (محرر) (١٩٨٢) الفكرة الصهيونية: قراءة. نيويورك.
- هرتسل، ثيودور (١٩٦٠) المذكرات الكاملة لثيودور هرتسل، مجلد ١ (تحرير رافائيل باتاي). نيويورك: هرتسل برس وتوماس يوسفوف.
- جابوتنسكي، فلاديمير (١٩٣٧/١٩٣٣) "الجدار الحديدي (نحن والعرب)"، جويش هيرالد (جنوب أفريقيا)، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٧، على موقع: <http://www.marxists.de/middleeast/ironwall/ironwall.htm>
- ليفي، غدعون (١٨ أيلول ٢٠٠٥) "الجلوس على السياج"، هارتس، (بالعبرية). متاح على الموقع: <http://www.haaretz.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=625925>
- لوستيك، إيان (١٩٩٦) "أن تبني أو أن يبني: إسرائيل والمنطق الخفي للجدار الحديدي"، دراسات إسرائيلية. ١ (١): ١٩٦، ٢٢٣.
- وزارة الدفاع (دولة إسرائيل) (٣٠ نيسان ٢٠٠٦) سياج إسرائيل الأمني. <http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/HEB/mivne.htm>